حقوق الإنسان في عصر التحولات الدولية الكبرى

Human rights in the era of major international transformations

الدكتور: عمراني كربوسه [1]

الباحث: هشـام دراجــــي [2]

(1) أستاذ محاضر أ- قسم العلوم السياسية - مخبر أثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع
جامعة محمد خيضر بسكرة (الجزائر) / *Kerboussa2018@gmail.com*

(2) طالب دكتوراه تخصص الحوكمة والتنمية - مخبر البحث في العلوم السياسية الجديدة
جامعة محمد بوضياف المسيلة – (الجزائر) / *drj.hichem@gmail.com*

تاريخ الارسال:	تاريخ القبول:	تاريخ النشر
29 جانفي 2019	17 مارس 2019	31 مارس 2019

الملخص:

ينطلق هذا المقال من محاولة تحديد الفوارق الشكلية والموضوعية بين واقع الممارسة العملية لحقوق الإنسان على ضوء التغييرات الإستراتيجية التي شهدها العالم بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 بالولايات المتحدة الأمريكية، هذه الأخيرة التي غيرت خطابها تجاه قضايا حقوق الإنسان من خطاب ديمقراطي يرتكز على الأنسنة إلى خطاب آخر مناقض تماما يعتمد على الأمننة في مواجهة خطر الإرهاب والتطرف، هذا التغيير الذي شكلت تداعياته العديد من التصدعات في بنية المنظومة العالمية لحقوق الإنسان والتي عرفت بدورها ولا زالت الكثير من الإنتهاكات الجسيمة.

الكلمات المفتاحية: حقوق الإنسان – التحولات – الأنسنة – الأمننة.

Abstract:

This article begins with an attempt to identify the formal and objective differences between the reality of human rights practice in the light of the strategic changes that took place in the world after the events of September 11, 2001 in the United States. The latter changed its discourse on human rights issues from a democratic discourse based on humanism to speech the most recent contradiction depends on security in the face of the threat of terrorism and extremism. This change, whose repercussions have caused many cracks in the structure of the international human rights system, which in turn has known many serious violations.

Keywords: *Human Rights - Transformations - Humanity – Security*

---

[1] – المؤلف المرسل: عمراني كربوسة / إيمايل: *Kerboussa2018@gmail.com*

مقدمة:

تعتبر حقوق الإنسان من المسائل الحساسة والمعقدة التي شغلت فكر الكثير من الباحثين ورجال السياسة في الآونة الأخيرة، نظرا لاختلاف المرجعيات الفكرية في بعدها التنظيري والازدواجية والانتقائية في شقها التطبيقي.

فقد جاءت أحداث 11 سبتمبر 2001 لكي تضع مسألة حقوق الإنسان على المحك، بين ضرورة احترامها والعمل على ترقيتها من جهة، وبين معضلة انتهاكها وتجاوزها من جهة ثانية، مما يعني أن مسألة انتاج قيم حقوقية سامية يستدعي قيم تحطيم الآخرين تحت ذريعة مسايرة التحولات والمتغيرات الجديدة التي تفرضها العولمة.

إن هذا التحول يحيلنا كباحثين إلى نمط جديد من التحليل السياسي القائم على مرتكز محوري في لحظة تاريخية غيرت مجريات الأحداث، وبدأت بالتأريخ لزمن جديد في مسألة حقوق الإنسان يختلف بشكل قطعي عن سابقه، حيث عمدت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تغيير خطابها حول الديمقراطية والليبرالية القائمة على احترام حقوق الإنسان، إلى خطاب جديد يرتكز على مزيد من الأمننة وإضفاء الطابع الأمني على الكثير من المسائل السياسية والإيديولوجية، مما يتيح لها الحق والشرعية في استعمال بعض الإجراءات الاستثنائية ذات الطابع الاستعجالي والتي تقوم بالأساس على انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان، وعليه تنطلق هذه الدراسة من طرح الإشكالية التالية:

كيف ساهمت مختلف التحولات الدولية الكبرى في إحداث تغييرات جذرية في منظومة حقوق الإنسان في العالم؟

ولتفكيك على هذه الإشكالية سنحاول وضع الفرضيات التالية:

1- ساهم خطاب الأنسنة بدرجات متفاوتة في ضمان تبني قضايا حقوق الإنسان وإعطائها الأولوية عبر المعالجة الإنسانية لها.

2- انعكس خطاب الأمننة في سياق معالجة القضايا السياسية، واضفاء الطابع الأمني عليها بشكل سلبي على أوضاع حقوق الإنسان في مختلف بئر التوتر بالعالم.

3- التحول في الخطاب الغربي من الأنسنة نحو الأمننة ساهم بشكل كبير في تصدع منظومة حقوق الإنسان في العالم.

منهجية الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على نظرية الأمننة *Securitization Theory* أو إضفاء الطابع الأمني، هذه النظرية التي يمكن تعريفها على أنها: "قدرة الفاعل على التكلم عن مشكلة معينة

باستعمال مفردات أمنية، وإقناع الجمهور بها، ثم استعمال التدابير والإجراءات لمواجهتها". [1] والاعتماد على هذه النظرية ينصب في صميم الدراسة، من خلال محاولة معرفة تداعيات إضفاء الطابع الأمني على مختلف المعالجات السياسية لكثير من القضايا في واقع حقوق الإنسان.

أولا / مفهوم حقوق الإنسان:

تعتبر حقوق الانسان من أكثر المصطلحات التي لاقت اهتماما واسعا خلال السنوات الأخيرة، فرغم ذلك الاهتمام الكبير إلا أنه لم يتم الاتفاق، سواء من طرف فقهاء القانون أو المنظمات الدولية وحتى الحكومات على إعطاء تعريف محدد جامع مانع لها، ويرجع أهم سبب في هذا حسب رأينا هو الازدواجية في المعايير والانتقائية في التطبيق، غير أننا في سياق تحديد معنى دقيق لهذا المفهوم سنتطرق إلى بعض المحاور الفقهية لتعريف حقوق الإنسان.

تعرف حقوق الإنسان على أنها: "الحقوق التي تهدف إلى ضمان وحماية معنى الإنسانية في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويضيف آخرون بأن الحرية والمساواة ركنان أساسيان من أركان حقوق الإنسان، وهناك من يرى غير ذلك ويعتبرهما مظهران فقط من مظاهر عديدة لممارسة حقوق الإنسان، وليس ركنين في تكوينهما". [2]

ويقصد بحقوق الإنسان؛ أساس الإشارة إلى ما ينبغي الاعتراف به للأفراد من حقوق مقدسة خالدة تحميها الطبيعة الإنسانية كحد أدنى، وتفرضه فرضا لازما، كضمان حماية الأفراد من تحكم الدولة واستبدادها، فهي حقوق تنبع من الكرامة المتأصلة في الشخصية الإنسانية، ومن ثمة فإن انتهاكها يعني بالضرورة حرمان الشخص من إنسانيته. [3]

أما حقوق الإنسان حسب المواثيق الدولية فتعني؛ حق كل إنسان في الحياة والحرية وسلامة شخصه وحقه في التحرر من الرق والعبودية ومن التعذيب أو التعرض لظروف من المعاملة أو العقوبة القاصية المهينة المنافية للكرامة الإنسانية، وحق جميع الناس في المساواة أمام القانون، وحق كل إنسان في التحرر من القبض عليه أو حبسه أو نفيه دون مسوغ قانوني، وحق كل إنسان في محاكمة علنية أمام محكمة نزيهة إذ اتهم باقتراف جرم ما، وحق كل إنسان في أن يعتبر بريئا حتى تثبت إدانته، وصيانة حرية كل إنسان من الاعتداء على حرمة حياته

---

[1] – سيد أحمد قوجيلي، "فهم الأمننة: مقاربة نقدية للدراسات الأمنية"، مجلة شؤون الأوسط. مركز الدراسات الإستراتيجية، العدد: 154، ص 75.

[2] – جابر إبراهيم الراوي، حقوق الإنسان وحرياته في القانون الدولي والشريعة الإسلامية. الأردن: دار وائل للطباعة والنشر، 1999، ص 166.

[3] – جاك دونللي، حقوق الإنسان العالمية بين النظرية والتطبيق. (ترجمة: مبارك على عثمان)، القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 2000، ص 29.

الخاصة، أو حرمة أسرته أو مسكنه أو مراسلاته دون مسوغ قانوني، وحق كل إنسان في اللجوء إلى بلاد أخرى عند التعرض للاضطهاد، وحقه في الزواج وتكوين أسرة.[1]

ولعل التعريف الجامع أو الراجح لحقوق الإنسان حسب الدكتور غضبان مبروك هو تعريف الأستاذ الفرنسي إيف ماديو بقوله: "مجموعة القواعد والمبادئ القانونية التي تكفل لجميع الأفراد والشعوب التمتع بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وبالحقوق المدنية والسياسية، وتهدف بصورة مباشرة إلى تحقيق رفاهيتهم". فالتعريف هنا يؤكد على:[2]

- البعد المزدوج لحقوق الإنسان، البعدين الوطني والدولي.
- الوضع الحضاري، أي وضع الحقوق الأساسية في السياق التاريخي والاجتماعي.
- جذب الانتباه بخصوص القيود التي تواجه بالضرورة حقوق الأفراد في مواجهة النظام العام.
- مسألة العلاقة بين حقوق الانسان والمواضيع الأخرى ذات الصلة.

ولتحديد أكثر لماهية حقوق الإنسان، وجب الإحاطة التاريخية بمختلف التناقضات المرتبطة بازدواجية النظرة الغربية لهذه الحقوق.

حيث أنه في عام 1948، وبعد ويلات الحرب العالمية الثانية، قام الغرب باخاطة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على مقاسه في وثيقة تنطبق على الناس أجمعين دون استثناء على اختلاف جنسياتهم ودياناتهم، غير أن المفارقة في هذا هي أن الغرب نفسه هو أول من تملص من تلك النظرة العامة لحقوق الإنسان، حيث أقدمت أوروبا الغربية آنذاك على صياغة الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان الموقع عليها في 4 نوفمبر 1950، ودخلت حيز التنفيذ في 3 سبتمبر 1953، والميثاق الاجتماعي الأوروبي الموقع عليه في 18 أكتوبر 1961، والمنفذ اعتبارا من 26 فيفري 1965، هذا بالإضافة إلى إقدام الولايات المتحدة الأمريكية بالسير على نفس الطريق من خلال سن الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان الموقع عليها في 22 نوفمبر 1969، والمنفذة اعتبارا من 1978.[3]

إضافة إلى ما نصت عليه الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان في ديباجتها، أنها صدرت عن حكومات الدول الأوروبية التي تسودها وحدة فكرية ذات تراث مشترك من الحرية والمثل والتقاليد السياسية واحترام القانون، ولعل الجدير بالذكر في هذا السياق أن هذه المعاهدة أو

---

[1] - غازي حسن صباريني، الوجيز في حقوق الإنسان وحرياته الأساسية. ط 2، الأردن: مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1997، ص 8.

[2] - مبروك غضبان، "محاضرات في مقياس حقوق الإنسان". ألقيت على طلبة الكفاءة المهنية للمحاماة سنة 2006/2005، جامعة الحاج لخضر، باتنة، ص 27.

[3] - برهان غليون، وآخرون، حقوق الإنسان العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، ص 159.

الاتفاقية تسمح للحكومات الموقع عليها بأن لا يشتمل تطبيقها بعض الأقاليم خارج الدولة المستعمرة إلا بإعلان مخالف، وهو ما يعني أن هذه الدول بإمكانها تصنيف الناس وفق درجات؛ تضع المحظوظين منهم في المرتبة الأولى، وتضع الأقل حظا في المرتبة الثانية أو أدنى، متخلية بذلك عن واجباتها في حماية حقوقهم حتى ولو كانت تحت سلطتها السياسية.[1]

هذه النظرة التمييزية في حقيقة الأمر هي نظرة مخالفة للفقرة الثانية من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والتي تنص على: "... لا يجوز التمييز على أساس الوضع السياسي أو القانوني أو الدولي للبلد، أو الإقليم الذي ينتمي إليه الشخص، سواء كان مستقلا، أم خاضعا لأي قيد آخر على سيادته".[2]

وعليه يمكننا القول أن هذه النظرة الغربية لحقوق الإنسان، ليست سوى تعبيرا صريحا عن سياسة السيطرة الغربية خلال الفترة الكولونيالية وما امتد بعدها من ارهاصات مختلفة تجلت بشكل مباشر في الوجود العسكري الممتد إلى يومنا هذا في العديد من الدول في شكل قواعد عسكرية، بالإضافة إلى المواقف الغربية المتحيزة داخل أروقة الأمم المتحدة، وفي مجلس الأمن وغيره من الهيئات والمؤسسات العالمية الكبرى.

ثانيا / خطاب الأنسنة وإشكاليات الحماية الدولية لحقوق الإنسان:

استند الخطاب الغربي لحقوق الإنسان، قبل أحداث 11 سبتمبر 2001 على المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، وخاصة تلك المعاهدات والإعلانات الصادرة عن الأمم المتحدة كمرجعية نظرية لحقوق الإنسان، وكانت دعوة عالمية حقوق الإنسان هي الدعوة المستقر عليها والتي وجدت إعلانها بوضوح وبلا مواربه في أروقة المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان سنة 1993، وفي وثائق المؤتمر وبيانه الختامي.[3]

فقد وقف وزير الخارجية الأمريكي كريستوفر في الجلسة العامة لإفتتاح المؤتمر يلقي كلمة بلاده، ويعلن أن الولايات المتحدة الأمريكية، تؤمن إيمانا جازما بأن مبادئ حقوق الإنسان مبادئ عالمية، وأنه لا يقبل التحلل منها أو انتهاكها تحت دعوى الخصوصية، وأن علاقة بلاده مع دول العالم ستحدد على أساس احترامها لمبادئ حقوق الإنسان.

وانطلاقا من هذه المبادئ الراسخة والايمان المطلق بعالمية حقوق الإنسان، سعت الدول الكبرى في الغرب وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية إلى تبني خطاب الأنسنة والتدخل في العديد من بئر التوتر في العالم على مدار عقود طويلة، حيث اعتمدت النخب السياسية لديها

---

[1] – برهان غليون، وآخرون، مرجع سابق، ص159.

[2] – المرجع نفسه، ص 159.

[3] – محمد نور فرحات، "حقوق الإنسان في عصر الهيمنة: قراءة لبعض تداعيات حقوق الإنسان في الوطن العربي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001". مجلة قضايا فكرية، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2005، ص 193.

على هذا الخطاب في سعيها لتبرير التدخلات العسكرية في الصومال وهايتي، والبوسنة، وأنغولا، والموزمبيق، وكوسوفو، وتيمور الشرقية، سيراليون، جمهورية الكونغو الديمقراطية، ليبيريا، السودان وكوديفوار، العراق، وأفغانستان.[1]

لكن، وعلى الرغم من التبرير الأخلاقي لمثل تلك التدخلات العسكرية، إلا أنها كانت في كل مرة تتعارض مع مبادئ راسخة من القانون الدولي، على غرار مبدأ السيادة الذي يعطي الحق للدول في عدم التدخل الخارجي في شؤونها الداخلية.

وهو ما يحيلنا إلى الاختلاف الكبير بين فقاء القانون الدولي حول نوعية التدخل، سواء بالقوة العسكرية بتفويض من مجلس الأمن، أم عن طريق الضغط السياسي والاقتصادي والدبلوماسي، إلا أنهم جميعا يتفقون حول الغرض منه إذا كان إنساني يتعلق بحماية حقوق الإنسان والأقليات... كما ميز هؤلاء أيضا بين التدخل الإنساني المنفرد وهو التدخل غير المشروع، وبين التدخل الأممي الذي يحمل صفة المشروعية من خلال الممارسة الدولية لمجلس الأمن.[2]

ثالثا - خطاب الأمننة وإشكاليات انتهاك حماية حقوق الإنسان:

لقد شكلت أحداث أوكلاهوما سنة 1996 بداية الإرهاصات الأولى لتغيير الإستراتيجية الأمريكية في معالجة قضايا حقوق الإنسان، حيث يعتبر قانون 1996 المصادر للحريات بمثابة الجنوح التشريعي المبكر، في انتظار الممارسة الفعلية التي تأخرت حتى أحداث 11 سبتمبر، حيث كانت إيذانا فعليا بتوقيع شهادة وفاة حقوق الإنسان على المستوى الدولي.

وهو ما أكدت عليه مستشارة الرئيس للأمن القومي آنذاك كوندوليزا رايس في مقال نشرته مجلة *Foreign Affairs* في عددها الصادر في جانفي – فيفري 2002، حيث قدمت رايس الأساس النظري الذي يبرر تنازل الولايات المتحدة الأمريكية عن التزاماتها تجاه منظومة المعاهدات الدولية الحقوقية، بل وأكثر من ذلك تجاه منظومة الأمم المتحدة في حد ذاتها، فرايس في مقالها هذا تبشر بعصر الإمبراطورية الأمريكية التي بوسعها أن تتنصل من كل الالتزامات التعاقدية، وأن تقوم بإرادتها المنفردة وفقا لمصلحتها بفرض الالتزامات على الدول الأخرى، لتنتقد رايس من يعتقد بضرورة قراءة المصلحة القومية عبر نصوص القانون الدولي وآليات منظمات الأمم المتحدة، وتوضح أن المصلحة الإنسانية تأتي بعد المصلحة القومية.[3] وهنا

---

[1] – سكوب واتسون، "الانسان ككيان مرجعي للأمن: النزعة الإنسانية باعتبارها إحدى قطاعات الأمننة". (ترجمة: سميرة سليمان)، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد: 02، جانفي 2012، ص 201.

[2] – خالد حساني، "بعض الإشكاليات النظرية لمفهوم التدخل الإنساني ". مجلة المستقبل العربي، العدد: 425، جويلية 2014، ص 45.

[3] – محمد نور فرحات، مرجع سابق، ص 195.

يظهر جوهر الاختلاف بين خطاب الأنسنة الذي تحدث عنه كريستوفر والخطاب الذي حاولت رايس الترويج له.

ولعل أهم الآثار الناجمة عن ردود الأفعال إثر أحداث 11 سبتمبر 2001 هي الحملة الأمريكية ضد ما أسمته بالإرهاب واعتبرها البعض بالانتهازية في مواجهة المأساة، أو القمع باسم مكافحة الإرهاب، حيث أعطت تلك الأحداث صك البراءة بأثر رجعي لكثير من الانتهاكات التي كانت محل إدانة في الماضي، وبهدف التجهيز الجيد للحرب على الإرهاب وضمان السيطرة التامة على كل الأصوات الداعية إلى ضرورة الالتزام بحقوق الإنسان في هذه الحرب، أطلقت الولايات المتحدة خطابا جديدا يعتمد على نظرية الأمننة.

وقد طرح باري بوزان مفهوم الأمننة على مستوى النظام الدولي *Macro- securitization* وهو ما يعني نجاح دولة معينة في صياغة قضية ما باعتبارها مهددة لأمن النظام الدولي ككل، وقد يساعد على ذلك عاملان رئيسيان، هما: العولمة، والإيمان بوجود أيديولوجية عالمية تتمثل في الليبيرالية، كما عبرت عنها أطروحات نهاية التاريخ والرجل الأخير.[1]

ووفقا لهذا الطرح، فإن عملية الأمننة تنطلق من خلال وجود فاعل سياسي *Political-Actor* يدعي أن هناك شيئا ما *Referent Object* هو عرضة لتهديد وجودي، ويطلب هذا الفاعل من الجمهور منحه الحق في اتخاذ إجراءات غير تقليدية من أجل مواجهة الخطر، ثم يقنع الفاعل السياسي الجمهور بأن تلك الإجراءات مبررة لمواجهة الخطر ومكافحته، وفي عملية الأمننة تلك عادة ما يكون الشيء المعرض للخطر هو الدولة، والنخبة الحاكمة هي الفاعل السياسي.[2]

ويستعين الفاعل السياسي عادة بما يصطلح على تسميته بالحالة الاستعجالية، هذه الحالة التي تجيب على سؤال: لماذا تلجئ الفواعل إلى أمننة مسائل غير أمنية؟ الإجابة هي أن أمننة مسألة ما تمنح النخب الحاكمة، التي تقبع في السلطة، الحق في نقل تلك المسألة من مجال السياسات العادية الروتينية *Normal Politics*، حيث يسود العمل بالقواعد الديمقراطية، إلى مجال السياسات الاستثنائية الاستعجالية *Emergency Politics*، حيث يتم تعليق العمل بتلك

[1] – شادي عبد الوهاب، "توظيف أمننة الإرهاب في هيمنة القوة وانتهاك الحقوق". مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية والسياسية، العدد:270، 2017، ص 32.

[2] – عمرو صلاح، "إطار تحليلي لجدل الأمن والدمقرطة... حالة داعش". مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية والسياسية، العدد:270، 2017، ص 12.

القواعد، وبذلك تحصل السلطة على حق معالجتها عبر إجراءات وأدوات استثنائية لم يكن مسموح بها قبل القيام بعملية الأمننة.[1]

وهو ما حدث فعليا من خلال الخطاب الذي تبنته الإدارة الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر والرامي إلى اكتساب الحق والشرعية في اتخاذ كل الإجراءات غير التقليدية في مواجهة خطر الإرهاب، هذا الخطر الذي تم التسويق له باعتباره تهديدا وجوديا للأمن والسلم العالميين.

وبعد سنوات عديدة من هذه الحرب، يمكننا التأكيد على أن الخاسر الأكبر هي حقوق الإنسان، حيث عرفت خلال تلك الحرب تزايدا مستمرا للانتهاكات تحت ذريعة مواجهة التهديدات الإرهابية، فعلى سبيل المثال، فان دول أوروبية مثل بلجيكا، عمدت إلى إصدار قوانين لمكافحة الإرهاب، تنتهك حقوق الإنسان الأساسية، ومن ذلك إسقاط الجنسية البلجيكية عن مزدوجي الجنسية، فضلا عن تعديل القانون الجنائي، والنص على تجريم مغادرة بلجيكا بنية ارتكاب عمل إرهابي، والذي يتيح منع الأفراد من السفر دون تقديم أي أدلة تثبت سعيهم للقيام بعمليات إرهابية في الخارج أو دعمها، هذا بالإضافة إلى إعطاء القوانين الجديدة الحق للحكومة في طلب أي معلومات عن زبائن شركات الاتصال المختلفة، وهو ما يثير القلق حول إمكانية إقدام الحكومة على انتهاك الحق في الخصوصية.[2]

ويدخل في هذا الإطار نماذج أخرى عديدة، مثل قيام الحكومة البريطانية في 17 سبتمبر 2007 برفض السماح لشخص مقيم في بريطانيا بالدراسة في كلية تعطيه شهادة في البيولوجيا، بدعوى أنها ستمكنه من الحصول على مواد يمكن أن يستخدمها في هجوم إرهابي، وقد تم هذا بموجب أمر المراقبة *Control Order*، وهي أداة قانونية ظهرت في سياق الحرب على الإرهاب، والتي تمنح وزير الداخلية سلطات فرض قيود على تصرفات معينة لأفراد.[3]

رابعا / مستقبل حقوق الإنسان في ظل تحديات الأمننة:

تطرح مسألة حقوق الإنسان في ظل التحولات الدولية الراهنة والمتسارعة التي تشهدها المنظومة العالمية، عدة تساؤلات خاصة في ظل العولمة التي أنتجت لنا عالما مليئا بالتناقضات، فالدول الكبرى المهيمنة على منابع الثروة في العالم ازدادت ثراءً، في حين ازدادت أحوال دول العالم الثالث سوءً.

وفي هذا السياق يمكننا رسم مشهدين أساسيين لمستقبل حقوق الإنسان، والقيم الإنسانية في ظل تحديات الأمننة المتزايدة:

---

[1] – محمد حمشي، "مداخل إلى المدارس الأوروبية في الدراسات الأمنية النقدية". المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، مخبر الأمن الإنساني بجامعة باتنة 1، العدد: 06، جويلية 2018، ص 348.

[2] – شادي عبد الوهاب، مرجع سابق، ص 34.

[3] – شادي عبد الوهاب، مرجع سابق، ص 34.

المشهد الأول: نحو تكريس مزيد من الأمننة

ويعتمد هذا المشهد أو السيناريو على امتداد وتوسع حرب الولايات المتحدة وحلفائها على الإرهاب، ونقلها إلى مناطق أخرى داخل الشرق الأوسط والمنطقة الإسلامية التي كانت ساحتها الرئيسية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، خاصة مع تصاعد النفوذ الإيراني في المنطقة، وما يشكله ذلك من تهديد للمصالح الغربية والأمريكية في منطقة الخليج.

حيث تتسارع الأحداث في سوريا بشكل يدعو إلى القلق على مستقبل حقوق الإنسان في المنطقة، خاصة في ظل توسع دائرة الصراع الذي أصبح يأخذ طابعا دوليا بعد التواجد العسكري الإيراني في المنطقة، وما سيترتب عنه من محاولات أمريكية لأمننته.

إن مزيدا من الأمننة في منطقة الشرق الأوسط يعني بالضرورة، مزيدا من امتدادا طبيعيا للوضع المزري الذي تعرفه حقوق الإنسان في المنطقة.

المشهد الثاني: نزع الأمننة

ويعتمد هذا المشهد على وصول الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها إلى نهاية الطريق في رحلة حربها على الإرهاب وما تضمنته هذه الحرب في ثناياها من إختراقات حادة لقيم الإنسانية وحقوق الإنسان على مدار السنوات التي أعقبت أحداث 11 سبتمبر 2001، وهو ما يعني العودة إلى خطاب الأنسنة القديم الذي يضمن لها ولحلفائها السيطرة من خلال التلويح بالتدخل في حال انتهاك حقوق الإنسان في أي منطقة كانت، خاصة مع ما يوفره لها هذا الخيار في مواجهة العديد من القوى الاقتصادية الصاعدة والتي أصبحت تشكل خطرا عليها كالصين التي تشهد العديد من الانتهاكات في مجال حقوق الإنسان.

هذا المشهد أو السيناريو المحتمل يبدو أكثر ترجيحا على اعتبار ما يوفره من تخفيض لتكلفة الأمننة الباهظة التي أنهكت الولايات المتحدة في حروبها ضد الإرهاب من جهة، وعلى اعتبار ما لاقته هذه السياسة من معارضة داخلية خاصة من قبل المنظمات الحقوقية والجمعيات الناشطة في مجال حقوق الإنسان من جهة أخرى.

ففي ذات السياق أشار تقرير أمريكي صدر مأخرا عن معهد واتسون للعلاقات الدولية بجامعة "بـــراون" بـــ: "رود آيلاند" أن مابين 480 و507 آلاف شخص على الأقل لقوا مصرعهم في العراق وأفغنستان وباكستان منذ أن أطلقت الإدارة الأمريكية حربها على الإرهاب.[1]

[1]– عبد المحسن سلامة، "حرب واشنطن على الإرهاب أودت بحياة أكثر من نصف مليون شخص". أنظر موقع الأهرام: http://soo.gd/RdJt ، يوم 2019/01/25، على الساعة 15:30.

أما بالنسبة للشعب الأمريكي، فحسب استطلاع أجراه معهد تشارلز كوم ومؤسسة ريل كلير ديفينس في نهاية 2017، بين أن 43 ٪ من المواطنين الأمريكيين، و41 ٪ من الجنود القدامى، يرون أن هذه السياسات الخارجية جعلت بلدهم أقل أمنا.[1]

خاتمة:

قد يبدو مفيدا في نهاية هذه الدراسة التأكيد على واقع حقوق الإنسان في العالم من منظور التبني الأمريكي – الغربي لهذه الحقوق وإعطاء نفسه الشرعية الدولية في الدفاع عنها، هذه الحقوق التي عرفت في ظل العديد من التحولات الدولية الكبرى الكثير من التغييرات البنيوية التي ساهمت في تغيير مفهومها انطلاقا من التوظيف السياسي لها.

إن مسألة حقوق الإنسان، هذه المسألة التي شهدت بعد الحرب العالمية الثانية خطابا يعتمد على الأنسنة والعالمية، ويقف في وجه قوى التسلط والديكتاتورية، عرفت في لحظة تاريخية أثناء أحداث 11 سبتمبر انتكاسة حقيقية بعد التحول الذي شهدته الإستراتيجية الأمنية الأمريكية نحو أمننة الإرهاب، وفتح جبهة عسكرية في منطقة الشرق الأوسط، هذه الفترة التي تميزت بانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في تلك المنطقة، ومناطق أخرى وصلت حتى الدول الكبرى التي باشرت آنذاك في إجراءات غير إنسانية على حد وصف العديد من المنظمات الدولية.

وفي خضم كل ما شهدته حقوق الإنسان منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى يومنا هذا، يمكننا الوقوف على أهم النتائج التالية:

– رغم ما يحمله خطاب الأنسنة من قيم إنسانية جلية تخدم مشروع حماية حقوق الإنسان بكل ما يحمله المشروع من سمو بالبشر مع اختلاف أجناسهم وألوانهم وأعراقهم ومنزلتهم الاجتماعية، إلا أنه يحمل في باطنه استراتيجية هيمنة أمريكية على العالم، باعتبارها من يملك سلطة تقدير الانتهاكات، والتدخل لفضها.

– عمق خطاب الأمننة من انتهاكات حقوق الانسان، وشكلت الحرب على الإرهاب مشروع سيطرة أمريكية – غربية على العالم استعمل فيه كل الأدوات المتاحة، حتى تلك التي تقضي على إنسانية الإنسان.

– مستقبل حقوق الإنسان في العالم يتوقف على التغير الذي ستشهده الإستراتيجية الأمريكية في مواجهة القوى الدولية الصاعدة.

---

[1] – فريد حسب النبي، "تكلفة حرب أمريكا على الإرهاب ستصل إلى 6 ترليون دولار في 2019". أنظر موقع الشرق تايمز: *http://soo.gd/Nu8n*، يوم 2019/01/27، على الساعة 16:10.

قائمة المراجع:

أ- الكتب:

1. الراوي (جابر إبراهيم) حقوق الإنسان وحرياته في القانون الدولي والشريعة الإسلامية. الأردن: دار وائل للطباعة والنشر، 1999.
2. دونللي (جاك) حقوق الإنسان العالمية بين النظرية والتطبيق. (ترجمة: مبارك على عثمان)، القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 2000.
3. صباريني (غازي حسن) الوجيز في حقوق الإنسان وحرياته الأساسية. ط 2، الأردن: مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1997.
4. غليون (برهان) وآخرون حقوق الإنسان العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999.

ب- المقالات:

1. حساني (خالد) " بعض الإشكاليات النظرية لمفهوم التدخل الإنساني ". مجلة المستقبل العربي، العدد: 425، جويلية 2014.
2. حمشي (محمد) " مداخل إلى المدارس الأوروبية في الدراسات الأمنية النقدية ". المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، مخبر الأمن الإنساني بجامعة باتنة 1، العدد: 06، جويلية 2018.
3. صلاح (عمرو) " إطار تحليلي لجدل الأمن والدمقرطة.... حالة داعش ". مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية والسياسية، العدد:270، 2017.
4. عبد الوهاب (شادي) " توظيف أمننة الإرهاب في هيمنة القوة وانتهاك الحقوق ". مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية والسياسية، العدد:270، 2017.
5. فرحات (محمد نور) " حقوق الإنسان في عصر الهيمنة: قراءة لبعض تداعيات حقوق الإنسان في الوطن العربي بعد أحداث 11 سبتمبر "2001. مجلة قضايا فكرية، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2005.
6. قوجيلي (سيد أحمد) " فهم الأمننة: مقاربة نقدية للدراسات الأمنية "، مجلة شؤون الأوسط. مركز الدراسات الإستراتيجية، العدد: 154.
7. واتسون (سكوب) " الانسان ككيان مرجعي للأمن: النزعة الإنسانية باعتبارها إحدى قطاعات الأمننة ". (ترجمة: سميرة سليمان)، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد: 02، جانفي 2012.

ج- المحاضرات:

1. غضبان (مبروك) " محاضرات في مقياس حقوق الإنسان ". ألقيت على طلبة الكفاءة المهنية للمحاماة سنة 2006/2005، جامعة الحاج لخضر، باتنة.

د- المواقع الإلكترونية:

1. سلامة (عبد المحسن) "حرب واشنطن على الإرهاب أودت بحياة أكثر من نصف مليون شخص". أنظر موقع الأهرام: *http://soo.gd/RdJt* ، يوم 2019/01/25، على الساعة 15:30.
2. حسب النبي (فريد) "تكلفة حرب أمريكا على الإرهاب ستصل إلى 6 ترليون دولار في 2019". أنظر موقع الشرق تايمز: *http://soo.gd/Nu8n*، يوم 2019/01/27، على الساعة 16:10.